

كلفت الجهات المختصة بسرعة دراسة الحكم وآثاره لوضع الخطوات الجادة والسريعة لتنفيذ مضمونه

مجلس الوزراء: نؤكد احترامنا الكامل لكافة الأحكام الصادرة من قضاةنا العادل ونتمن حكم «الدستورية» برفض الطعن والقضاء مرجعيتنا الحققة

دولة القانون والمؤسسات وإعلاء أحكامه وتغليب المصلحة الوطنية العليا على ما عداها من مصالح ضيقة والمحافظة على الوحدة الوطنية وتركيز الجهود نحو تجسيد الممارسة الديمقراطية السلمية وأهدافها في تعزيز وحدتنا الوطنية وتحقيق كل ما يحفظ أمن الوطن واستقراره ويدفع بعجلة التقدم والرخاء والإزدهار فيه.

الدستورية المائل والتزامه التام بتطبيقه وفقاً للدستور والقانون ومقتضيات المصلحة الوطنية. هذا وقد أصدر مجلس الوزراء قراره للجهات المختصة بسرعة دراسة حكم المحكمة الدستورية وآثاره لوضع الخطوات الجادة والسريعة لتنفيذ مضمونه. كما يتوجه مجلس الوزراء للشعب الكويتي الكريم إلى أن يعمل الجميع بذا واحدة لتأكيد الاحترام الجاد للدستور وتكريس

الدولة القانونية وشرعية أعمال السلطات فيها وصولاً إلى تحقيق الممارسة البرلمانية الحققة المعبرة عن إرادة الأمة الكاملة. وفي هذا الصدد فإن مجلس الوزراء إذ يؤكد أنه في جميع أعماله يتوخى الصالح العام والمحافظة على المصلحة الوطنية ضمن إطار صلاحياته الدستورية فإنه يؤكد احترامه الكامل لكل الأحكام الصادرة من قضاةنا العادل ومنها حكم المحكمة

آثاره البعض من تشكيك في النوايا وادعاءات غير حقيقية سوف يظل يجسد الشفافية والإيمان الصادق بزمالة القضاء وحياديته وفي ذات الوقت التأكيد على أن مجلس الوزراء يباشر مسؤولياته دون الالتفات لضغوط سياسية انطلاقاً من مسؤوليته الدستورية واستجابة لاستحقاقات وطنية واجبة في مراعاة مقتضيات المصلحة الوطنية العليا التي تتبج من الحرص على تكريس مبادئ

واليوم فإن مجلس الوزراء يثمن حكم المحكمة الدستورية برفض الطعن فقد أثبت قضاةنا العادل كعده الدائم أنه كان ولا يزال المرجعية الحققة للفصل في كافة الاختلافات القانونية والدستورية على نحو يؤدي إلى إعلاء واحترام الدستور وتدعيم كيان دولة القانون والمؤسسات. كما أن لجوء الحكومة إلى المحكمة الدستورية رغم جميع ما

عدم دستورية القانون المشار إليه وعزم البعض على مباشرة الطعن فيه، حرصت الحكومة من خلال ذلك على تأكيد إرادة الأمة من خلال التأكد من دستورية أحكام هذا القانون وبما يجنب الدولة ومؤسساتها أي فوضى قانونية أو إرهاب سياسي ناجم عن الوضع الخاطيء الذي أكد معظم هؤلاء الخبراء والفقهاء أنه يشوب قانون الدوائر الانتخابية ما قد يخلق فراغاً تشريعياً.

في الطعن المقدم من الحكومة بعدم دستورية القانون رقم 42 لسنة 2006. وأضاف أن مجلس الوزراء يؤكد أن الحكومة قد حرصت من خلال اللجوء إلى المحكمة الدستورية بالطعن في دستورية القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة في ضوء ما أثاره غالبية الفقهاء والخبراء الدستوريين والمستشارين حول

عقد مجلس الوزراء اجتماعاً استثنائياً صباح أمس في قاعة مجلس الوزراء بقصر السيف برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود. وبعد الاجتماع صرح وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله بأن مجلس الوزراء أطلع على حكم المحكمة الدستورية الصادر بجلسه أمس 2012/9/25

كتلة الأغلبية عقدت اجتماعاً بديوانه ظهر أمس بحثت خلاله آثار حكم «الدستورية»

المطر: النظام الانتخابي ليس نموذجياً ومجلس الأمة الوحيد الذي له الحق في تعديله



كتلة الأغلبية خلال اجتماعها بديوان د.حمد المطر ظهر أمس

مبيناً أن الكلمة الآن للشعب الكويتي ليختار من يراه مناسباً لتحقيق التنمية المطلوبة، فلدينا كل مقومات التنمية إذا تعاونت الحكومة والمجلس وولي تفاؤلاً أن الكويت ستعود درة الخليج. حضر الاجتماع: حمد المطر، فلاح الصواغ، عادل الدمخي، عبدالله البرغش، بدر الداوم، بدر الهطلاني، أسامة المناور، جمعان الحريش، مناور نقا، أحمد مطيع، سالم النيمان، نايف المراد، محمد الخليفة، مبارك الوعلان، أحمد السعدون، فيصل الجيحي، فيصل المسلم، محمد الدلال، مسلم البراك، أسامة الشاهين، عبدالله الطريجي، وليد الطبطبائي، عبداللطيف العميري، الصفي الصفي، خالد الطاحوس وعلي الدقباسي.

وتصحيح الخطأ الاجرائي وعدم عودة هذا المجلس اطلاقاً، والدعوة إلى الانتخابات المقبلة بأسرع وقت، متوقعاً إصدار مرسوم حل المجلس الحالي قريباً. وبين أن كتلة الأغلبية هي جزء من حراك شعبي مستحق كونه حكم الدستورية، والمرحلة المقبلة ليست مرحلة عتب وخلافات وإنما مرحلة بناء، ويستوجب على الحكومة أن تدعو إلى انتخابات مقبلة وفق النظام القائم، والدعوات الشاذة لانعقاد مجلس 2009 مرفوضة والشعب لا يمكن أن يسكت تجاه هذا الأمر. ولفت إلى أن كتلة الأغلبية والشعب الكويتي يتطلع إلى مرحلة بناء وتوافق، والنظام الانتخابي ليس نموذجياً ولكن مجلس الأمة هو الوحيد الذي له الحق في مراجعته وتعديله،



أحمد السعدون متوسلاً د.فيصل المسلم ومسلم البراك وفلاح الصواغ ود.عادل الدمخي ود.محمد الهطلاني ومناور نياض ومحمد الخليفة

عقدت كتلة الأغلبية اجتماعاً في ديوان عضو مجلس 2012 الممثل د.حمد المطر للتشسيق بشأن الخطوات المقبلة. وأوضح د.المطر في تصريحه للصحافيين عقب الاجتماع أن الشعب الكويتي كان ينتظر الحكم الذي جاء انتصاراً للشعب الكويتي والمادة السادسة من الدستور، معتبراً أن الحكم تاريخي وانقذ البلد من الدخول في نفق مظلم بكل ما تحمله الكلمة من معنى بعد أن أرادت الحكومة أن تزج القضاء في أتون السياسة ولكن كان لقضاةنا الشامخ كلمته وتوجه د.المطر بالشكر للحرك الشعبي والجهة الوطنية و«نهج» على الحراك المدني المستحق، وقال أنه أصبح على الحكومة أن تحل مجلس 2009 غير المأسوف عليه والذي سقط بآراء شعبية،

المطيري: حكم «الدستورية» رسخ مبدأ الفصل بين السلطات

شدد رئيس المكتب السياسي في الحركة السلفية د.بدر ماجد المطيري على ضرورة حل مجلس 2009 بعد صدور حكم المحكمة الدستورية القاضي برفض الطعن المقدم من الحكومة ضد قانون الدوائر الانتخابية. وفق الدوائر الـ 5، موجهاً شكره وتقديره للشعب الكويتي الحر الذي تواجد في ساحة الإرادة على حضوره ومشاركته في صنع القرار، مؤكداً أن الشعب هو مصدر السلطات جميعاً. وأكد المطيري في تصريح صحافي أن هذا الحكم الصادر يأتي ليؤكد على نزاهة القضاء الكويتي، رغم الهجمات التي يتعرض لها ومحاولات البعض لإحكام السلطة القضائية في أمور بعيدة عن اختصاصها وعملها، مما يؤكد على ضرورة العمل وفق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، الأمر الذي ركز دعامته الحكم الصادر صباح أمس. وتابع: نطالب الآن الحكومة بالوفاء بتعهداتها السابقة وحل مجلس 2009 الذي أكدت الحكومة نفسها في مناسبة سابقة على أن أسباب حله مازالت قائمة ومتوافرة، خصوصاً أن مجلس 2009 قد أسقطته الإرادة الشعبية. وزاد المطيري: كما نطالب الحكومة بسرعة إجراء انتخابات جديدة وفق قانون الدوائر الـ 5، ونحذرنا من أي محاولة للعبث بالقانون القائم حالياً، سواء باستغلال مجلس 2009 أو بإصدار مرسوم ضرورة بعد حله، مشدداً على أن من يملك الحق في النظر بالقانون الانتخابي هو مجلس الأمة الجديد من خلال التصويت عليه في قاعة عبدالله السالم وضمن برلمان حصل على ثقة واختيار الشعب الكويتي. وفي ختام تصريحه طالب رئيس المكتب السياسي في الحركة السلفية د.بدر ماجد المطيري الكتل السياسية بأن تقدم ببرنامج عمل واضح المعالم، يتم العمل وفقه مستقبلاً، ويستطيع الناخب من خلاله معرفة مدى التزام هذه الكتل السياسية ووفائها بالتزاماتها السابقة، الأمر الذي يعطي الناخب الفرصة في حسن اختيار من يعمله في قاعة عبدالله السالم، ويستطيع من خلاله تحقيق تطلعاته وآماله.

الشايحي: نشيد بالقضاء النزيه

قال الأمين العام للمنبر الديمقراطي يوسف الشايحي: نشيد بالقضاء النزيه، وعلى الجميع الالتزام بحكم المحكمة الدستورية الذي سيوفر الاستقرار السياسي والانتخابي في المرحلة المقبلة، كما تحذر من العبث بنظام الدوائر بعد أن حضر قضاةنا، وأي تعديل يتم في المجلس المقبل.

«العمل الوطني»: حكم «الدستورية» انتصر للدستور ومبادئه والقانون

أصدرت كتلة العمل الوطني بياناً جاء فيه: تهنئ كتلة العمل الوطني حكم المحكمة الدستورية والذي انتصر للدستور ومبادئه والقانون، ولم تدهان على حساب الدستور. ويأتي حكم «الدستورية» استمراراً لأحكام سابقة رسخت الممارسة الديمقراطية وحصنت العمل بالدستور والالتزام بمواده. وتؤكد الكتلة ما جاء في بياناتها السابقة التي شددت فيه على ضرورة احترام أحكام وقرارات المحكمة الدستورية، وأهمية الدعوة لانتخابات مكرمة والتي هي بالأساس احترام للدستور، وهو الأمر الذي لن يتأتى إلا باحترام السلطات والرفض المطلق للمساس بالسلطة القضائية والتطاول عليها والانتقاص منها.

بن غيام: نطالب بحل مجلس 2009

قال منسق الحركة الشبابية لإعادة الأغلبية م.أحمد بن غيام إن الكويت مرت بأوقات عصيبة عندما ألقى مجلس 2012. لذلك نطالب بحل مجلس 2009 وإعلان الدعوة للانتخابات الجديدة.

وأخيراً، فإننا في «التيار التقدمي الكويتي» نرى أن تكون قضية الإصلاح السياسي هي العنوان الأساسي للمعركة الانتخابية المقبلة، وذلك وصولاً إلى تحقيق الانتقال نحو النظام البرلماني الكامل، وهذا ما يتطلب التزاماً معلناً من مرشحي الكتل النيابية والقوى السياسية ومن المرشحين الوطنيين والديمقراطيين المستقلين بأن يقر مجلس الأمة المقيبل القانون الذي طال انتظاره لإشهار الهيئات السياسية، وأن يستحدث نظام الدائرة الانتخابية الواحدة على أساس التمثيل النسبي والقوائم... فهذا هو المدخل الوحيد لإنهاء نهج الانفرد بالسلطة وتمكين الأمة من ممارسة سيادتها المنصوص عليها في الدستور.

«حدس»: حكم الدستورية انتصر لإرادة الأمة

أكدت الحركة الدستورية الإسلامية أن حكم الدستورية انتصر لإرادة الأمة، ودعت الحكومة للمسارعة بحل مجلس 2009 والدعوة لانتخابات جديدة وحيث كتلة الأغلبية والقوى السياسية ومجاميع الشباب على حراكهم الوطني المشهود.

التجمع السلفي: نشيد بحكم الدستورية ونعتز بالقضاء وندعو لحل مجلس 2009

أصدر التجمع الإسلامي السلفي بياناً جاء فيه: نشيد بحكم المحكمة الدستورية الذي حصن نتائج الانتخابات المقبلة، وهذا هو قضاةنا الذي كنا دائماً نعتز ونثق به وندعو إلى حل مجلس 2009 ودعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس جديد لوضع الجلال نحو التقدم والاستقرار.

التيار التقدمي: إقرار قانون الأحزاب واستحداث الدائرة الواحدة

أصدر «التيار التقدمي الكويتي» بياناً بعد حكم المحكمة الدستورية برفض الطعن الحكومي بقانون الدوائر الانتخابية جاء فيه: بعد أن أصدرت المحكمة الدستورية حكمها برفض الطعن المقدم من الحكومة في القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة، فقد أصبحت واضحة أمام الجميع أن السلطة إنما كانت تناور تحت ستار العدالة والمساواة وتحصين النظام الانتخابي من أجل دفع القضاء الدستوري إلى توفير الغطاء لمخطئها في الأفراد بتفصيل النظام الانتخابي كيفما تشاء، بالإضافة إلى محاولتها المكشوفة إطالة عمر مجلس 2009 المرفوض شعبياً، وإلهاه القوى الشعبية في قضية الدوائر لصراف انتباهها عن المطالب المستحقة للإصلاح السياسي الديمقراطي. وقد جاء حكم المحكمة الدستورية ليقطع الطريق أمام هذا المخطط السلطوي، وليبدد أوهام الأطراف التي أنسقت، جراء قصر النظر أو الحسبان الذاتية الخاطئة، وراء الادعاءات الحكومية الزائفة. والآن، لم يعد هناك بد من إنهاء حالة الفراغ الدستوري غير المبررة التي تعمدت السلطة اختلاقها، وهذا يتطلب الإسراع من دون تأخير في اتخاذ إجراءات حل مجلس 2009 غير مأسوف عليه، والدعوة في أقرب وقت ممكن إلى إجراء انتخابات نيابية وفق النظام الانتخابي القائم من دون تغيير. وفي هذا السياق فإن «التيار التقدمي الكويتي» يدعو الشعب إلى اليقظة والانتباه تجاه أي محاولة من جانب السلطة للمماطلة والتسويف في تلبية هذين الاستحقاقين للمحبن، أيًا كانت الذريعة، ذلك أن السلطة قد تحاول الانقاف على حكم المحكمة الدستورية وتسعى من خلال مجلس 2009 المرفوض شعبياً أو بعد حله إلى تغيير النظام الانتخابي، على الرغم من حكم المحكمة الدستورية، هذا ناهيك عن التحذير دوماً من تدخل السلطة ومحاولات مراكز النفوذ وقوى الفساد التأثير على الانتخابات.